

الفلاسفة بل اكثر من الفلاسفة ما رجعوا في نفيه لقيام الصفا والحوادث  
 واجب الوجود ويقولون انه تقوم بالصفا والحوادث وان كونه واجب  
 بنفسه لا يتناقض ذلك كما لا يتناقض عند جميع كونه متبايناً ولكن يتبايناً  
 لما شئت كواحدة الامور التي ذكرناها في هذا الوجه عامة النفع خارج  
 اليان هذا الوجه وعرض ما في القالب من الامراض ولكن خرجنا اليها  
 من الكلام على المسائل التي سلكها ابو عبد الله الرزقي في حديث العالم  
 والاجسام وذكرنا كلام الامير على تلك المسائل فحصل هذا في الكلام  
 على المسئلة الاولى واما المسئلة التي في نفسك افتقارها  
 المحض ففرق الامير بين وجهين احدهما ما ذكره الرزقي في قوله في  
 المسئلة الثاني هو اجراء العالم في الصفات وشيئا وكما سلفهم الدهرية  
 القول بفتح العالم شك في اثبات رب العالمين طرقتهم سلمة  
 للسائق كما سطلوا واتباعه الذين اتبعوا العلة الاولى كمن الفلك الاول  
 طه لها ما يخرجها كمن العشق في عايشته وهو محركه الفلك للشبهة بالهالة  
 الاربعة من سببها تلك الطريقة الالهية الطريقة التي سلكها من طريقة  
 اهل الكلام الذين يحقون بالحوادث على رتب وهو لا يتولى العلة  
 فجعل الاستدلال بالمكن على الوجوب وان امكن المتكلمين تسمى الوجود الى  
 قديم ومحيث نفسه هو الواجب ويمكن وانبت الواجب بهذا الطريقة  
 هذا بناء على انه القديم صك وله ما هي تقبل الوجود والعلم وهذا ما ناله  
 فيه عيون العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم حتى انه هو يتناقض  
 ذلك ما فوق الجميع سلفه وجميع العقلاء وصرح بان المكن لا يكون الا ما يقبل  
 الوجود والعلم ثم تناقض هنا كما قد بسط في عرض هذا الوجه ونحن  
 نثبت عليه هنا فنقول له كما هو موجود اذا الفتق اليه من حيث ذاته

عز النفات

عز النفات الى غيره فاما ان يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه او لا يكون  
 فان وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته وهو القديم والواجب  
 الجزاء ان يقال هو يتنحى انه بعد ما فرض موجود بل ان فرق باعتبار  
 ذاته شرط مثل شرط عدم علته صارت متعاقبة من شرط وجوده صارت  
 واجبا واما ان يكون بهما شرط الاصح علة واعية بها بقى له من ذاته  
 الامر الثالث وهو الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء المتعجب والواجب  
 يتنحى فكل موجود ما واجب الوجود بذاته واما يمكن الوجود بحيث ذاته  
 يقال اما ان الوجود ينقسم الواجب وهو الواجب بنفسه والمكن  
 موجود بغيره وان الواجب بغيره لا يلد له وجود بنفسه فينكح حوله  
 نفسا لا صادقا واما يمكن الممكن بنفسه ذات يفتقر اليها الوجود والعلم  
 وانها لا صحت ذلك فيكون قد عجزت له واجبة بغيرها كما يقولون سببا  
 موافق في هذا باطلا عند العقلاء فاطمئنوا من الاولين ولا تخشوا حتى عجزت سببا  
 ومع تناقضه ولا عجز احد عن ان وجود احداهما هو ان ترون باعتبار ذاته  
 شرط صارت متعاقبة واجبا وان لم يقترن بها شرط يلقى له من ذاته الامر الثالث  
 وهو الامكان يقتضي اثبات ذات هذا الممكن تكون تارة واجبة وتارة  
 متعاقبة هذا يقتضي انه لكل ممكن ذاتا متعاقبة لوجوده وان تلك الذات  
 يمكن ايضا ان يكون الوجود تارة وبالعدم اخرى وهذا باطلا سواء اريد به تارة  
 يجعل الحدوم شيئا من المحتل لم يتغيره او تولى من يجعله بالاهيات التي  
 في الخارج مغايرة الوجود في الخارج كما يقولون من قولهم من المتفلسفة الكلام  
 على فساد هذين مسسوطا في غير هذا الموضوع وهم يدرك هنا دليل على صحة  
 وجوده ما ذكره من التقسيم للاراد على وجود الامساح الثلاثة في الخارج فيبقى دليله  
 غير معتد بالحوادث وهذا ما يسلكه امثال هو لا يريد ان يكونه اقتساما موقفا

عز النفات